تعد الجزائر قلب المغرب العربي نظرا لموقعها الجيوسياسي المهم ،من خلال أنها تعتبر بوابة إفريقيا للمرور إلى أوروبا هذا من جهة ،و أيضا بوابة للدخول لعمق الصحراء الإفريقية ،بالإضافة إلى همزة وصل بين الشرق و الغرب و هو ما اكسبها مكانة جيوبوليتيكية ضمن مداراتها الإقليمية و العالمية،حيث تحتل مساحة 231741كلم،وهو مايعادل 8% المساحة الكلية للقارة الإفريقية لتحتل المرتبة الأولى في ترتيب الدول الأفريقية و العربية من حيث المساحة ،هذه المكانة الجيوبوليتيكية التي تحتلها الجزائر أكسبتها ثقلا سياسيا خاصة في إطارها الإقليمي و العالمي ، و انطلاقا من مم سبق سنحاول تحديد مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية و العوام المساهمة في صياغتها كما نسعى لدراسة العقيدة الأمنية الجزائرية أثناء فترة الحزب الواحد و التحولات التي شهدتها أثناء فترة التعددية الحزبية.تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول:محددات العقيدة الأمنية الجزائرية.

المبحث الثاني: محتوى العقيدة الامنية الجزائرية اثناء فترة الحزب الواحد وأثناء فترة التعددية.

المبحث الأول:محددات العقيدة الأمنية الجزائرية .

إن موقع الجزائر و ضعها في بيئة أمنية ساهمت في صياغة وبلورة هذه العقيدة الأمنية فالعامل التاريخي المرتكز و المحدد الأول للعقيدة الأمنية الجزائرية ،بالإضافة إلى العامل الجغرافي و تأثير الموقع الجيو السياسي للجزائر على عقيدتها الأمنية ،الهوية و الشخصية الوطنية. بالإضافة إلى دراسة محتوى العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الحزب الواحد، وتحولاتها بعد التعددية الحزبية من 1989 إلى يومنا هذا.

و قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:المرتكزات الجيوسياسية.

المطلب الثاني:المرتكزات التاريخية.

المطلب الثالث:المرتكزات الإيديولوجية.

المطلب الأول:المرتكزات الجيوسياسية.

تعتبر الجيوسياسة امتداد للجغرافيا السياسية التي تعني العلاقة بين الظواهر السياسية التي تعني العلاقة بين الظواهر السياسية و المعلومات و ما تقدمه هذه العلاقة من مساعدة على تحديد الأهداف و السياسات القومية.

العلاقة بين السياسة و الجغرافيا و الديموغرافيا و الاقتصاد و خاصة فيما يتعلق بالسياسة و العلاقات الخارجية للأمة لمختلف الأبعاد المحلية و الإقليمية و القارية و الدولية (الموقع الجغرافي لمنطقة ما بأبعاد سياسة محلية و إقليمية و قارية و دولية).

وهذا التعبير مشتق من كلمتين، جيو :وهي تعني باليونانية و تعني الأرض.

وكلمة الساسة وقد صاغه لأول مرة العالم السويدي"كجلبين"للدلالة على دراسة تأثيرها الجغرافيا على السياسة...بعد ذلك اتخذ معاني مختلفة.

ويمكن اختزالها في تعريف معجم"لاروس لكبير"أن الجيوسياسة تجهد بفضل دراسة الوقائع الجغرافية لإعطاء اتجاه السياسة.[1]

سمة الجغرافيا السياسية و الجيوسياسة[2]* أنها كانتا من صناعة ألمانية،بيد أنه في فترة ما بين الحربين تطورت مدرسة انجلوسكسونية للجيوسياسة مع الفرد ماهان الذي طور أفكاره حول القوة

[1] حمزة،ص ص 57.56.

[2] تسعى الجغرافيا السياسية إلى توضيح كيفية تأثير الجغرافيا على السلوك السياسي ،أما الجيوسياسة فلا تقتصر على دراسة كيفية تأثير الجغرافي على السياسة فحسب،بل تتعداه إلى دراسة كيفية تأثير السياسي على الجغرافي و الجيوستراتيجية تدرس علاقة القوة بالإقليم.

البحرية عندما اعتبر أن الجزر تستطيع حماية أمنها أكثر لأنها مطوقة بالبحر مقارنة بالدول القارية،اعتبر ماهان أن الدول المعزولة عن العالم هي ببحر مثل اليابان و بريطانيا لديها خاصية إستراتيجية في الدفاع بواسطة أسطول متجول ،بينما الدول لها سواحل و حدود برية تجد نفسها مضطرة لتوزيع قواتها الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف هذه القوات.كما لفت هالفوردجون ماك كيندر الانتباه إلى وجود علاقة وثيقة بين العوامل الجغرافية و الإمكانيات السياسية القومية في نظريته "قلب الأرض"مركز "جزيرة الأرض"المكونة من أراضي إفريقيا و اورواسيا.

وهذا ،وأكد هارولد سبروت وزوجته مارغريت بأن دراسة الفضاء الجيوسياسي تمثل منهجية مفيدة لتحليل السياسة الخارجية و تقييم إمكانيات دولة معينة،فالبيئة الجيوسياسية دور حاسم في تشكل الأمزجة ،الافضليات ،القرارات و السلوكيات،لكن القول أن سبروت و زوجته أن العامل الجغرافي يملي الخيارات على صانع القرار،وإنما هذا الأخير هو الذي يضع في حساباته الإمكانيات المتاحة و حدود الحركة في البيئة التي يدركها.[1]

و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ،ونتيجة للعلاقة مع الفكر النازي ، شهدت الجيوسياسة سوف اشتد مع تصاعد الإستراتجية النووية في خضم الحرب الباردة بإطلاق القمر الصناعي سنة 1957.و تصاعد المواجهة النووية التي بدأ الأمر أنها أفقدت الجغرافيا قيمتها نتيجة للتكنولوجيا البالستية ،أصبحت الجيوسياسة بلا موضوع تقريبا ،وفي الوقت الذي كان يعتقد أنها تسير نحو الاندثار ،أعيد استخدام الجيوسياسة نهاية العقد ما قبل الأخير من القرن المنقضي لوصف وضعيات كانت بمثابة نقاط تحول في مسار الحرب الباردة.

[1] حمزة،مرجع سابق،ص ص 56.57

وكان كاتب الدولة للشؤون الأمريكية الخارجية هنري كيسنجر أول من ساهم في هذا الرجوع حين استخدم مصطلح الجيوسياسي في محاضرة ألقاها أمام النادي الوطني للصحافة بواشنطن في 1977 ،وقد أعاد كيسنجر استخدم مصطلح الجيوسياسي في خطاب أدان فيه الاتحاد السوفياتي و اعتبر فيه أن السوفيات فكروا بمنطق جيوسياسي عندما دعموا الفيتنام في حملتها ضد كامبودج سنة 1978.وإن كان كيسنجر قد استخدم الجيوسياسة بمفهوم سلبي .فإنه أكد بطريقة غير مباشرة فائدة منها في وصف بعض الوضعيات الإستراتجية.

و مجال دراسة الجيوسياسة لا يقتصر فقط على الأقاليم المحددة بحدود و المسيرة بمراكز كما في الجغرافيا ،بل يعني دراسة كافة أشكال الفضاءات و الأقاليم التي تحدد بناء على معايير مختلفة سوسيو_ثقافية ،اقتصادية،سياسية وغيرها ودراسة ديناميكيات و تطورت هذه الأقاليم ،فإذا التي يعتمد عليها التحليل الجيوسياسي هي كل الكائنات التي تتنافس و تتنازع من أجل السيطرة على الأقاليم أو مراقبته،حتى الحدود فإن التحليل الجيوسياسي لا يعترف بوجودها بمفهومها التقليدي،بل يتعامل معها على أنها مساحات أو أقاليم حدودية ،و إن وقوع الجزائر في محيط جيوسياسي يؤثر على العقيدة الأمنية للجزائر ،بفعل التفاعلات التي تحدث ضمن محيطها الجيوسياسي.[1]

و الآن بالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية فيما يخص المحدد الجغرافي.

حيث تعد الجزائر قلب المغرب العربي ،و حلقة وصل بين أطرافه ،و بوابة للدخول إلى عمق القارة الإفريقية ،همزة وصل بين الشمال و الجنوب ، و الجزائر أيضا هي نقطة تماس جيوحضارية بين الحضارات الإفريقية جنوب الصحراء و الحضارات المتوسطية في الشمال .و الساحة الشاسعة ،و الجزائر لها موقع استراتيجي من خلال أنها نقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية ،و بين

[1]المرجع نفسه،ص 60.

البحر الأبيض المتوسط و عمق القارة الإفريقية من ناحية أخرى ،كانت تسمى لمدة طويلة بالمغرب الأوسط ،حيث تمثل مساحتها 2381741كلم تمثل نسبة 39%من مساحة المغرب العربي الكلية ،19مرة مساحة تونس، و 5مرات مساحة المغرب الأقصى ،و طول حدودها البرية 6343كلم في ربطها بكل الدول من الضفة المغاربية شرقا و غربا و جنوبا ،كما أن امتداد ساحلها على 1200كلم على اكبر جزء من الضفة المغاربية على المتوسط [1]،جعل منها بوابة إفريقيا على البحر الأبيض المتوسط ،و تشغل الجزائر اكبر جزءا من صحراء المغرب 1000000كلم و اغناها بالموارد الطاقة و المنجمية ،و افضله من الناحية الجمالية جبال الهقار و التاسيلي.

و على الصعيد الاقتصادي يحتل الناتج المحلي الجزائري الخام(PIB) المرتبة الأولى على المستوى المغاربي 128مليار دولار2009.بفرق شاسع عن المغرب الأقصى ،وقد ساهمت المكانة الاقتصادية الجزائرية العالمية من خلال احتلالها للمرتبة 05 عالميا كأكبر مصدر للغاز و 17كأكبر مصدر للبترول.

و النسبة للمقومات البشرية 35مليون نسمة ساهم في تعزيز الريادة الجزائرية مغاربيا في شرعية طموح الجزائر بزعامة المغرب العربي،فالجزائر وتمتلك (السكان و الطاقة و الفضاء).[2]

وهذه المقومات التي تم ذكرها أثرت بشكل واضح على الأمن و العقيدة الأمنية الجزائرية ،فالثقل الجيو استراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع إستراتجية مهمة يتوسطها لعدة دول مغاربة اثر على

[1] فهمي ، مرجع سابق،41.

[2] عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر و ارو ربا و الحلف الأطلسي**(الجزائر :المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع،2005) ص.41.

أمنها القومي وجعله منكشفا على كل الجهات وعليه فإن صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت تأخذ بعين الاعتبار الانكشاف الأمني ،أن مستويات تأثير عامل الجغرافيا على طبيعة

العقيدة الأمنية للجزائر متنوعة،فإلى انتهاء الحرب الباردة مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم و الدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر هذه العقيدة .[1] أما في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ،وعلى رأسها الانكشاف الأمنية للجزائر،وازدياد عملية الاعتماد المتبادل و الترابط و التشابك على العديد من الأصعدة ،و اتجهت هذه العقيدة بالارتكاز على عناصر جديدة و على رأسها قضايا تتعلق بمحاربة الإرهاب و تجارة المخدرات و أمن الدولة،أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي اثر بشكل واضح في صياغتها.[2]

المطلب الثاني:المرتكزات التاريخية.

يعتبر التاريخ عامل له تأثير واضح على هذه صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال الجزائر.

تسطر الدول عقيدتها الأمنية لمحاولة التعاطي مع التحديات والقضايا التي تواجهها ومن خلالها تقوم الدول بتعريف التهديدات والمخاطر التي تواجهها، فهي تمثل تصور أمني يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها كما تحدد أفضل السبل لتحقيقه، وبالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر

[1] صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"،**مجلة المفكر**،جامعة باتنة،ع.5 ص 290.

[2] المرجع نفسه.

يمكننا القول أنّ عوامل كل من التاريخ والجغرافيا والأيديولوجية كان لها تأثيرا واضحا على هذه العقيدة منذ أيام الاستقلال الأولى.

فقد ارتبط العامل التاريخي في نضال كافة الإمبراطوريات والدول التي احتلتها فما من دولة دخلت الجزائر إلا وقد خرجت منها بمقاومة، فتاريخ الجزائر عبارة عن مراحل متعاقبة من الغزو والاحتلال الأجنبيين، ومن المنظور الجيوسياسي شكلت الأجنحة الثلاث: الشمالية والغربية والجنوبية جبهات انكشاف بالنسبة للجزائر، فمنذ 1505 إلى غاية 1830 تعرضت السواحل الجزائرية إلى مئة (100) حملة عسكرية، [1]وتعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية للجزائر، فهذا التاريخ ترك بصماته في الخيال الجمعي للجزائريين، وهو ما يدفعنا للاعتراف بأن عملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي،[2] فرغم التحولات إلا أنّ هاجس التاريخ يظل حاضرا ولا يزال يطبع العقيدة الأمنية للجزائر، فالإرث التاريخي جعل " ذهنية الجزائريين مسكونة بقيم الفروسية وثقافة المقاومة على الدوام... مما تراكم في وعينا التاريخي وحسنا الشعبي هاجس التهيوء للمقاومة ورد العدوان... حيث لم تكن تجربة الشعب الجزائري مع المحتل لتذهب سدى إذ استخلص منها دروسا عظيمة.

في هذا السياق سعت الجزائر إلى توظيف الشرعية الثورية (التاريخية) من أجل تزعم حركات التحرر الإفريقية والعالم الثالث عموما ما جعل زعامتها للمغرب العربي قضية طبيعية من نتاج التاريخ إلا أنّ هذه الإرادة اصطدمت بالإرادة المغربية مما أدى إلى تنافس حاد بين الجارين معقدًا بذلك العلاقة بينهما، والتي في الأصل متوترة من قبل بسبب المطالب الترابية للمغرب في الجزائر، ولم يقتصر هذا الصراع على التنافس بل تطور إلى حرب في أكتوبر 1963 (حرب الرمال)، رغم أنّ هذه الحرب لم

[1] فهمي ، مرجع سابق،41

[2] زياني، مرجع سابق،291

تدم طويلا إلا أنها شكلت نقطة تحول في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث أصبح التهديد مباشرًا لأمن الجزائر القومي وبالتالي أحد أهم المحددات الأساسية لسياستها الدفاعية، كما أنّ النزاع مع المغرب أثر

كثيرا على تطور القوات المسلحة الجزائرية، بمعنى أنّ التهديد لن يكون إلا بري المصدر من منطلق ضعف الجيران الآخرين مقارنة بالمغرب وهذا ما يفسر تمركز وحدات الجيش الوطني الجزائري الأكثر تطورا على الحدود مع المغرب.[1]

وبعد انفجار نزاع الصحراء الغربية عام 1976 بعد الانسحاب الاسباني واتفاق المغرب وموريتانيا على تقسيم الإقليم- في غياب الجزائر- زادت حدة التوتر الإقليمي، ورأت الجزائر في هذا التطور وهذا السلوك (أي تقسيم الإقليم بين المغرب وموريتانيا) تهديدا لأمنها القومي وتشجيعا للتوجهات التوسعية المغربية، خاصة أنّ هذا التطور يدخل في منطقة أمن حيوية بالنسبة إليها، والتي كان قد حددها الرئيس الراحل "هواري بومدين" بقوله" إنّ المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر".[2]

فالعقيدة الأمنية للجزائر إذا كانت قد رفعت شعار دعم حركات التحرر في العالم إلا أنها تبنت كذلك مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير واحترام مبدأ سيادة الدول، ولعل هذا ما يعكس موقفها مما يجري اليوم في العالم العربي من تحولات، وقد أكد هذا خطاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في كلمة ألقاها بفرنسا في 15 فيفري 2007 حول موضوع "أفريقيا في توازن العالم" جاء فيه أنّ"الجزائر تطمح

[1] من خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة،يوم 15 فيفري 2007.وزارة الخارجية،خطابات متحصل عليها من الموقع .www.mae.dz بتاريخ 2015/03/12.

[2] عبد القادر الهرماسي،**المجتمع و الدولة في المغرب العربي**.(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،1987)، ص 135.

إلى تطوير قنوات وأطر التشاور السياسي والتعاون الاقتصادي مع سائر الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية، وهي تجنح إلى ذلك مسترشدة بمبادئ الاحترام المتبادل وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤون الغير وتبادل المنافع"،إلى جانب هذا يلعب العامل الجغرافي للدولة سواءا من حيث موقعها أو مساحتها أو

شكلها ومواردها الطبيعية دورا مهما في بلورة مفهومها للأمن ورسم سياستها الداخلية

والخارجية.

و على العموم تعد الثورة التحريرية بأفكارها احد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال ،ساهمت الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحرا المحتل الفرنسي فعملية بناء الدولة و بناء عقيدتها الأمنية و رسم سياستها و التزماتها الوطنية لسنوات 1964، 1976، 1986،وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك.[1]

المطلب الثالث: المرتكزات الإيديولوجية.

1_**المرتكزات الإيديولوجية**:الاشتراكية كنظام إيديولوجي هي المنهج الوحيد و الكفيل بتحقيق

الاستقلال التام و القضاء على الاستغلال.و لقد رسمت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئ و أهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال ، وعل من ابرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم و نصرة القضية الفلسطينية ،ودعم الصراع العربي الإسرائيلي و العمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية ،و كذلك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية و الجيش الشعبي الوطني ،في مجهودات التنمية الوطنية.

[1] زياني ، مرجع سابق ،ص. 291

أثرت التحولات العالمية و حتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينيات على التوجهات الإيديولوجية التي ظلت مصدرا للعقيدة الأمنية الجزائرية لعدة عقود ،فأحداث 5اكتوبر 1988 التي شهدتها البلاد وضعت أمنها القومي أمام محك صعب ،لاسيما أن البلد كان يمر بتحولات عميقة ضمن مستويات مختلفة و على رأسها الجبهتين السياسية و الاجتماعية ،إذ يعتبر الانفجار الداخلي الذي عرفته الجزائر بعد احتقان طويل ،و بشكل واضح ،عن العزلة و الترهل الذي كان يعاني منه النظام ككل ،فقد من أهم مؤشراته توسع الشرخ و الهوة بين النخبة الحاكمة و عموم المواطنين ،و بحكم تزامن ذلك الانفجار مع تحولات هامة على المستوى الدولي كانهيار المعسكر الشرقي و تزول إيديولوجيته ،لتحل محلها

الإيديولوجية الليبرالية ، فإن ذلك انعكس بشكل واضح على الإيديولوجية التي ظلت مصدر الهام لعقيدتها الأمنية منذ الاستقلال.[1]

فالأجل الحفاظ على آمنها القومي و رغبة منها لمباشرة العديد من الإصلاحات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى على المستوى الاحتراف داخل المؤسسة العسكرية ،حدث تحولات في هامة في هذه العقيدة الأمنية لتتلاءم مع التحول المرن نحو الديمقراطية ،و كذا مواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات التي يمر بها العالم ككل ،تزامنت عملية إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليه العقيدة الأمنية للجزائر لتواكب الترتيبات السياسية الجديدة ، بروز ظاهرة عنف لم ترى الجزائر لها مثيل من الاستقلال ،فقد مثل ذلك العنف تزامن مع أزمة سياسة و اقتصادية حادة ،تهديدا حقيقا للأمن القومي الجزائري،وهو ما استلزم بلورة عقيد أمنية تأخذ في الحسبان كلا من جانبي الأمن الصلب و الأمن الناعم للتعاطي مع هذه الظاهرة المعقدة ،فظاهرة الإرهاب و ارتباطها بقضايا

[1] الطاهر بن خرف الله ،**النخبة الحاكمة في الجزائر1962.1988بين التصور الإيديولوجي و الممارسة السياسية** ،ج1(الجزائر :دار هومة،2007)،ص.105.

أخرى مثل تجارة و استهلاك المخدرات ،وكذا الجريمة المنظمة ،ساهمت كلها في إعادة تشكيل هذه العقيدة الأمنية وفق مدركات التهديدات الجديدة ،وذلك بالتركيز و البحث عن سبل و صيغ و ميكانيزمات للتعاون و التنسيق و التشاور المحاصرة هذه المخاطر و التهديدات الجديدة.[1]

بالإضافة إلى ماتقدمنا به هناك ملامح أخرى شكلت العقيدة الأمنية الجزائرية تتمثل في:

نجد صراع الزعامة بين الجزائر و المغرب وموقعها من العقيدة الأمنية ليس وليد العوامل الجغرافية و الاقتصادية ،بل حتى العامل البعد التاريخي، الاهتمام بقضايا المغرب العربي راسخا في عقيدة مختلف الأحزاب السياسية الجزائرية التي انبثقت عن نجم شمال إفريقيا سنة 1933،الاتحاد الوطني لمسلمي شمال

إفريقيا سنة 1935،حزب الشعب سنة 1937،الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية 1946،جبهة التحرير الوطني 1نوفمبر 1954.

التفاعل بين الجغرافيا و الاقتصاد و تاريخ و الشخصية الرئيس الراحل هواري بومدين أنتج لنا عقيدة أمنية جزائرية مبادئها القناعة بالوضع القيادي الجزائري مغاربيا و إدراك بأن الجزائر معنية بكل التفاعلات المغرب العربي ،وهو الإدراك الذي امتد في الواقع ليشمل القارة الإفريقية أيضا.[2]

2.دور الرئيس هواري بومدين في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية.

هواري بومدين :

هواري بومدين أو محمد بوخروبة كما هو اسمه الصريح لعب دورا كبيرا في تاريخ الجزائر أيام ثورتها ضدّ الاستعمار الفرنسي , وبعد الاستقلال عندما تولى الإشراف على المؤسسة العسكرية التي

[1] زياني،مرجع سابق، ص،292ص .

[2] محمد العربي الزبيري،**تاريخ الجزائر المعاصر**،ج2(دمشق:اتحاد الكتاب العرب ، 1999)ص 11

تعرف في الجزائر بالمؤسسة السيدة بدون منازع وبفضل هذا المنصب تمكنّ من الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة في 19 حزيران- جوان 1965 .

ولد هواري بومدين في مدينة قالمة الواقعة في الشرق الجزائري وتعلم في مدارسها ثمّ التحق بمدارس قسنطينة معقل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين , ومعقل دعاة العروبة والإسلام .

رفض هواري بومدين خدمة العلم الفرنسي – كانت السلطات الفرنسية تعتبر الجزائريين فرنسيين ولذلك كانت تفرض عليهم الالتحاق بالثكنات الفرنسية لدى بلوغهم السن الثامنة عشر – وفرّ الى تونس سنة 1949 والتحق في تلك الحقبة بجامع الزيتونة الذي كان يقصده العديد من الطلبة الجزائريين , ومن تونس انتقل الى القاهرة سنة 1950 حيث التحق بجامع الأزهر الشريف .

وعندما اندلعت الثورة الجزائرية في 01 تشرين الثاني –نوفمبر 1954 التحق بجيش التحرير الوطني وكان

مسؤولا عسكريّا في منطقة الغرب الجزائري , وتولى قيادة وهران من سنة 1957 والى سنة 1960 ثمّ تولى رئاسة الأركان من 1960 والى تاريخ الاستقلال في 05 تموز –يوليو 1962 , وعيّن بعد الاستقلال وزيرا للدفاع ثم نائبا لرئيس مجلس الوزراء سنة 1963 دون أن يتخلى عن منصبه كوزير للدفاع .

و في 19 حزيران –جوان 1965 قام هواري بومدين بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس أحمد بن بلة ,وأصبح بذلك أول رئيس يصل إلى السلطة في الجزائر عن طريق انقلاب عسكري ..

وبعد الإطاحة بحكم الرئيس أحمد بن بلة في 19 حزيران – جوان 1965 تولى هواري بومدين رئاسة الدولة الجزائرية بمساعدة رجل المخابرات القوي أنذاك قاصدي مرباح الذي كان يطلق عليه بومدين لقب المستبّد المتنوّر .

وقد شرع هواري بومدين في إعادة بناء الدولة من خلال ثلاثية الثورة الزراعية والثورة الثقافية

والثورة الصناعية على غرار بعض التجارب في المحور الاشتراكي التي كان هواري بومدين معجبا بها .

وغداة استلامه السلطة لم يقلص هواري بومدين من حجم نفوذ حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم بل استمرّ هذا الحزب في التحكم في مفاصل الدولة , وكان الأساس الذي بموجبه يعيّن الشخص في أي منصب سياسي أو عسكري هو انتماؤه إلى حزب جبهة التحرير الوطني , وبالإضافة إلى سيطرة الحزب الواحد قام هواري بومدين بتأسيس مجلس الثورة وهو عبارة عن قيادة جماعية تتخذ قرارات في الاختيارات الكبرى للجزائر الداخلية منها والخارجية ,وفي داخل هذا المجلس اتخذت القرارات المصيرية من قبيل تأميم النفط والمحروقات واسترجاع الثروات الطبيعية والباطنية , ومن قبيل تعميم نظام الثورة الزراعية و انتهاج الاقتصاد الموجه وإشراف الدولة على كل القطاعات الإنتاجية .

لقد عمل هواري بومدين بعد استلامه الحكم على تكريس هيبة الدولة الجزائرية داخليا وخارجيا , وفي بداية السبعينيات توهجّت صورة الجزائر إقليميا ودوليا وباتت تساند بقوة القضية الفلسطينية وبقية حركات التحرر في العالم , ولعبت الجزائر في ذلك الوقت أدوارا كبيرة من خلال منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة

دول عدم الانحياز .[1]

وعن مشروع بومدين قال مدير جهاز الاستخبارات العسكرية في ذلك الوقت قاصدي مرباح -الذي قتل أثناء الأحداث الدامية التي عرفتها الجزائر في بداية التسعينيات - :

أن هواري بومدين كان يهدف إلى بناء دولة عصريّة تسعد فيها الشريحة الواسعة من هذا الشعب . بعد إحدى عشرة سنة من ذلك وفي يوم 3 أيلول – سبتمبر 1973 كان الرئيس بومدين يستقبل في الجزائر العالم الثالث كزعيم وقائد واثق من نفسه وقوته وفصاحته . لقد أصبح من القوة بحيث لم يعد

[1] المرجع نفسه،ص 189.

في امكانه أن بخاطر بأن يسير في طريق الاعتدال.

وعندما استقبل فاليري جيسكار ديستان في نيسان –أفريل – 1975 لم يكن هواري بومدين كريفي خشن من وراء البحار وإنما كجار فخور بإظهار ثمراته للإعجاب , وفي تلك الأثناء كانت الجزائر قد انتقلت من وضعيتها كطلل من الأطلال في إمبراطورية خربانة إلى دولة كلها ورشات ثمّ إلى أمة نموذجية للتنمية السلطوية تحت هيمنة وسلطة ابن الفلاح ذاك الذي فضّل المنفى عن الاستعمار ثمّ فضل المعركة الشرسة و عندما أهل الاستقلال في الجزائر كان هواري بومدين أول قائد مقاومة يوقع على النصوص الانعتاقية باللغة العربية ..وهذه الشهادة لهذا الصحافي الفرنسي لا تختلف عن غيرها من الشهادات لكتاب عرب وغربيين. .

بدأ بومدين ينتقل شيئا فشيئا من منطق الثورة إلى منطق الدولة وأصبح يحيط بكل تفاصيل الدولة وأجهزتها , وحاول بومدين أن يمزج بين كل الأفكار التي سبق له وأن اطلعّ عليها في محاولة لإيجاد إيديولوجيا للدولة التي بات سيدها بدون منازع فمزج بين الاشتراكية والإسلام وبين فرانتز فانون وأبوذر الغفاري وكانت النتيجة بومدين الذي عرفه العالم في السبيعينيات ببرنسه الأسود وسيجاره الكوبي وكأن في ذلك إشارة إلى قدرة بومدين على الجمع بين الثنائيات وحتى المتناقضات .وفي ايار – مايو- من عام 1972 استقبل هواري بومدين الرئيس الكوبي فيدل كاسترو وبدا واضحا أنّ الجزائر خلقت لها مكانة في محور الجنوب الذي كان ولا يزال يعيش تراكمات وتداعيات الحقبة الاستعمارية .

وفي أيلول –سبتمبر –من سنة 1973 وبمناسبة مؤتمر دول عدم الانحياز , استقبل هواري بومدين أزيد من سبعين من رؤساء الدول وكان جمعا لم يسبق له مثيل في التاريخ من ذلك المستوى .

و في سنة 1974 ترأسّ هواري بومدين في مقر الأمم المتحدة الجمعية الاستثنائية التي انعقدت بطلب منه والتي كرست للعلاقات بين الدول المصنعة وتلك التي تعيل نفسها من خلال بيع مواردها الأولية .

وهذه الأدوار الدولية التي اضطلع بها ترافقت مع محاولات حثيثة في الداخل لبناء الدولة الجزائرية التي أرادها أن تكون ذات امتداد جماهيري وحيث تنعم الجماهير بما تقدمه الدولة من خدمات في كل المجالات وفي عهد بومدين تمّ العمل بما يعرف في الجزائر بديمقراطية التعليم والصحة لقلوب .وبومدين لم يكن ديمقراطيا منفتحا على معارضيه , بل كان متسلطا إلى أبعد الحدود ومادامت الأمة معه ومادام هو مع الأمة العاملة والفلاحة فهذه هي الديمقراطية ,ليس بالضرورة أن تكون الديمقراطية على السياق الغربي في نظره.

ولا شك على الإطلاق أن الدولة الجزائرية الحديثة فيها الكثير من لمسات محمد بوخروبة المدعو هواري بومدين .

• **سياسة بومدين الداخلية** :

بعد أن تمكن هواري بومدين من ترتيب البيت الداخلي , شرع في تقوية الدولة على المستوى الداخلي وكانت أمامه ثلاث تحديات وهي الزراعة والصناعة والثقافة , فعلى مستوى الزراعة قام بومدين بتوزيع ألاف الهكتارات على الفلاحين الذين كان قد وفر لهم المساكن من خلال مشروع ألف قرية سكنية للفلاحين وأجهز على معظم البيوت القصديرية والأكواخ التي كان يقطنها الفلاحون , وأمدّ الفلاحين بكل الوسائل والإمكانات التي كانوا يحتاجون إليها .

وقد ازدهر القطاع الزراعي في عهد هواري بومدين واسترجعت حيويتها التي كانت عليها أيام الاستعمار الفرنسي عندما كانت الجزائر المحتلة تصدّر ثمانين بالمائة من الحبوب إلى كل أوروبا .

وكانت ثورة بومدين الزراعية خاضعة لإستراتيجية دقيقة بدأت بالحفاظ على الأراضي الزراعية المتوفرة وذلك بوقف التصحر وإقامة حواجز كثيفة من الأشجار الخضراء بين المناطق الصحراوية والمناطق الصالحة للزراعة وقد أوكلت هذه المهمة إلى الشباب الجزائريين الذين كانوا يقومون بخدمة العلم الجزائري .

وعلى صعيد الصناعات الثقيلة قام هواري بومدين بإنشاء مئات المصانع الثقيلة والتي كان خبراء من دول المحور الاشتراكي يساهمون في بنائها , ومن القطاعات التي حظيت باهتمامه قطاع الطاقة , ومعروف

أن فرنسا كانت تحتكر إنتاج النفط الجزائري وتسويقه إلى أن قام هواري بومدين بتأميم المحروقات الأمر الذي انتهى بتوتير العلاقات الفرنسية –الجزائرية , وقد أدى تأميم المحروقات إلى توفير سيولة نادرة للجزائر ساهمت في دعم بقية القطاعات الصناعية والزراعية . وفي سنة 1972 كان هواري بومدين يقول أن الجزائر ستخرج بشكل كامل من دائرة التخلف وستصبح يابان العالم العربي .

وبالتوازي مع سياسة التنمية قام هواري بومدين بوضع ركائز الدولة الجزائرية وذلك من خلال وضع دستور وميثاق للدولة وساهمت القواعد الجماهيرية في إثراء الدستور والميثاق اللذين جاء ليكرسّا الخطاب الأحادي الديماغوجي للسلطة الجزائرية .[1]

علاقات الجزائر الدولية :

إجمالا كانت علاقة الجزائر بكل الدول وخصوصا دول المحور الاشتراكي حسنة للغاية عدا العلاقة بفرنسا والجار المغربي الذي كان مستاءا من تبنيّ هواري بومدين لجبهة البوليساريو.

فأقدام هواري بومدين على تأميم قطاع المحروقات أدىّ إلى توتر العلاقات الجزائرية –الفرنسية , حيث قاطعت فرنسا شراء النفط الجزائري وكانت تسميه :البترول الأحمر .

والمغرب كان يرى أن الجزائر وبحكم طبيعتها الإيديولوجية الثورية وتحالفها مع عبد الناصر قد تشكل خطرا على المغرب وقد تمد يدها للمعارضة الوطنية المغربية وبالتالي قد تهدد العرش العلوي في الرباط , كما أن الثوار الجزائريين كانوا يعتبرون المغرب محسوبا على المحور الغربي , وكان بن بلة يتهم دوائر في الرباط بأنها كانت وراء الوشاية به عندما غادر المغرب متوجها إلى تونس عبر

[1] بن خرف الله، مرجع سابق،ص.108.

طائرة مغربية مدنية وأجبرت الطائرات الحربية الفرنسية الطائرة التي كانت تقله بالهبوط في مطار الجزائر العاصمة وفي عهد بن بلة وهواري بومدين كانت الجزائر في واد والمغرب في واد أخر كما كان يقول العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني .

وأهم ماميزّ العلاقات الجزائرية –المغربية في عهد هواري بومدين هو ظهور جبهة البوليساريو كمنظمة ثورية تريد تحرير الصحراء الغربية من أطماع الحسن الثاني , ومعروف أن الجزائر ساهمت في انشاء جبهة البوليساريو وأمدتها بالسلاح والمال وظلت العلاقات الجزائرية –المغربية متوترة إلى أن قام الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بإعادة العلاقة مع المغرب بعد وساطة قام بها العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز في سنة 1986 .[1]

أما بالنسبة لدور الرئيس الراحل هواري بومدين في صياغة عقيدة أمنية جزائرية تظهر في انه في التأكيد على الرغبة الجزائرية في تزعم المغرب العربي منذ سنة 1965.فكما هو معروف عن الرئيس الراحل بومدين بشخصيته الكاريزمية و تكوينه الثوري الإيديولوجية القومي في العقيدة الجزائرية و كانت

من العوامل التي زادت في قوة الريادة الجزائرية و إقليميا و دوليا .وكان في السند الدستوري دور في تقوية تأثير الرئيس على العقيدة الأمنية.[2]

[1] يفين مسمد،**كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2010)ص ص 86.87.

[2] حمزة،مرجع سابق،ص.70

المبحث الثاني:التحول في العقيدة الأمنية الجزائرية أثنـــاء و بعــد فتـرة الحــزب الواحد. 1962_1989 1989الى يومنا .

لقد شهدت الفترة الممتدة من 1962 إلى الفترة 1989 فترة الحزب الواحــد أي أمــور الدولــة الجزائرية كانت بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني و هذا النهج تبنته النخبة الحاكمة في الجزائر عقب الاستقلال ،لكن بعد إحداث اكتوبر1988 التي استهدفت حلق الحساسيات داخــل الحزب،بعــد ذللــك أعلنت الحكومة على إصلاحات سياسية إلى غاية إقرار التعددية في دســتور 1989.فــي دراســتنا سنحاول دراسة العقيدة الأمنية الجزائرية أثناء فترة الحزب الواحد،و التحولات التي شهدتها بعد 1989 كيف أثرت العشرية السوداء على العقيدة الأمنية الجزائرية.تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول:الظاهرة الحزبية في الجزائر.

المطلب الثاني:العقيدة الأمنية الجزائرية أثناء فترة الحزب الواحد.

المطلـــــب الثالـــــث:العقيـــــدة الأمنيـــــة أثنـــــاء فتـــــرة التعدديـــــة

المطلب الأول:الظاهرة الحزبية في الجزائر.

النظام السياسي في الدولة هو انعكاس للنظام الحزبي القائم الذي يؤثر على طبيعة العلاقات بين السلطات، ويختلف هذا التأثير من نظام حزب إلى آخر -أحادي، ثنائي، تعددي.

وبما أن النظام الداخلي للأحزاب السياسية آثار عميقة على الأداء البرلماني والاستقرار الحكومي،

فمرونة الأحزاب أو جمودها يؤثر في مسألة تركيز السلطات وتوزيعها.

والنظام السياسي الجزائري مر بتجربة الحزب الواحد بعد الاستقلال بعدما اكتسب خبرة دستورية وممارسات سياسية في تجربة الحركة الوطنية، ويعايش تجربة الانتقال إلى التعددية الحزبية، سنحاول دراسة تأثير النظام الحزبي في الجزائر على العلاقات بين السلطات في ظل الحزب الواحد وفي ظل التعددية الحزبية والحكومات الائتلافية[1].

تعريف الأحزاب السياسية:يمكن تعريف الأحزاب السياسية أنها تنظيمات و تشكيلات تتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم وحدة الهدف متبنين منهج سياسي موحد في ظل نظام قائم يعمل على نشر و تنفيذ أفكارها من اجل كسب ثقة عدد اكبر من الفئات الاجتماعية من اجل الوصول الى السلطة و المشاركة في اتخاذ قراراتها .

تحديد مفهوم التعددية السياسية والتعددية الحزبية .

مفهوم التعددية السياسية:

يشير مفهوم التعددية السياسية إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحقها في التعايش، والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها، والتعددية السياسية بهذا المعنى، هي إقرار واعتراف بوجود التنوع في القيم والممارسات والمؤسسات في الدولة والمجتمع.

التعددية الحزبية:

المعنى العام للتعددية الحزبية هو الحرية الحزبية، بمعنى أن يعطي أي تجمع ولو شروط معينة، الحق

[1]عمر عبد الكريم سعداوي،التعددية السياسية في العالم الثالث :الجزائر نموذج، **السياسة الدولية**،ع. 138،اكتوبر 1988 .ص.56.

في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة، ليتم من خلالها الوصول إلى أفضل الأطر التي

تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، أما المعنى الخاص للتعددية الحزبية، فهو يشير إلى وجود ثلاثة أحزاب فأكثر كل منها قادر على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام خلال تنظيم دائم وثابت.[1]

إن الظاهرة الحزبية في الجزائر عريقة تعود إلى بداية القرن العشرين حيث نشأت أحزاب سياسية في ظل الإدارة الاستعمارية، قدمت برامج سياسية وتصورات دستورية لشكل السلطة وتنظيم المؤسسات السياسية، فنجد مثلا:حزب نجم شمال إفريقيا يطالب في البرنامج الذي أقرته جمعيته العامة بتاريخ 28 مايو 1933، بضرورة إنشاء مجلس تأسيسي مستقل ثم تطورت هذه المطالب إلى إعادة بعث الدولة الجزائرية المستقلة.

تبنى الحزب في هذه المرحلة التاريخية الوطنية مجموعة من المفاهيم السياسية والمبادئ الدستورية كالديمقراطية التقليدية حكم الشعب بالشعب وإلى الشعب ومبدأ الفصل بين السلطات مع الميل إلى إعطاء أولوية وأهمية للبرلمان باعتباره معبرا عن إرادة الأمة.[2]

الأحزاب قبل الاستقلال:

للعمل الحزبي تقاليد في الجزائر تعود إلى فترة العشرينيات من القرن الماضي إبان الفترة الاستعمارية اذ بعد إنهاء المقاومة التي دامت أكثر من سبعين سنة و تدمير المؤسسة الاجتماعية في الريف من قبل الجيش الاستعماري و انتقال النضال الوطني من الأرياف إلى المدينة ومن السلاح إلى السياسة وقد ساعد على بروز المقاومة السياسية الوطنية عدة عوامل منها:

[1] المرجع نفسه.ص.58.

[2] بن خرف الله،مرجع سابق.ص.38.

*وجود طبقة برجوازية مثقفة من الجزائريين الذين تعاملوا مع المؤسسات التعليمية و الإدارية الفرنسية .

*تأثير حركة الإصلاح الديني في العالم الإسلامي على العلماء الجزائريين .

*تأثير الحرب العالمية الأولى في الوعي السياسي حيث احتك المقاتلون الجزائريون في صفوف الجيش الفرنسي بمختلف الاتجاهات الفكرية و التيارات السياسية.

*صعود الجبهة الشعبية اليسارية للحكم في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية و فضاء الحريات النسبي الذي أتاحته كل هذا أدى إلى تشكيل تيارات وطنية ،شعبية استقلالية و إسلامية و إصلاحية و ليبرالية اندماجية و شيوعية عالمية لتضم عدد كبير من الشخصيات المستقلة و الأحزاب و الجمعيات و النوادي ووسائل الإعلام تبلورت في الأخير بشكل عام في أربع تشكيلات أساسية :جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931،حزب شمال إفريقيا تأسست في تونس 1920و دخل 1936 إلى الجزائر،ثم تحول إلى حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كونفدرالية النخبة 1927 تطور هذا إلى الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان الجزائري 1946،و الحزب الشيوعي الجزائري 1936 الذي كان في البداية فرعا للحزب الفرنسي.[1]

استطاعت هذه الأحزاب أن تؤدي ادوار سياسية مهمة وساهمت بشكل كبير في المحافظة على القضية الوطنية بمختلف أبعادها الحضارية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية ،غير ان الهمجية الاستعمارية و حملات التشويه و التزوير و القمع و الترهيب قضى مع مرور الزمن على ادوار الوساطة هذه و اتجه النضال الجزائري إلى الحلول الراديكالية التي تبنتها مجموعة من شباب المنظمة الخاصة التابعة لحركة انتصار الحيات الديمقراطية إذ رفضت العمل الحزبي و فجرت الثورة و طلبت

[1] بن خرف الله،مرجع سابق، ص40.

من جميع الأحزاب حل نفسها و التحاق أفرادها بجبهة التحرير الوطني بشكل انفرادي و غاب أثناء الثورة التحريرية البعد الحزبي بل انتصر العسكري على السياسي حينما وقعت المواجهة بينهما.[1]

المطلب الثاني : العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل نظام الحزب الواحد:1962_1989

- **الجذور التاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني:**

تكمن الجذور البعيدة لحزب جبهة التحرير الوطني في بداية القرن العشرين حيث اتخذت أشكالا متعددة أهمها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946 على يد مصالي الحاج بعد حل حزب الشعب الجزائري والذي سبقه حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926 وقد ساعدت جملة من المؤثرات البيئية الخارجية منها على الصعيد الدولي حيث خرجت فرنسا ضعيفة من الحرب العالمية الثانية سياسيا واقتصاديا وعسكريا وبروز منظمات دولية عملت على مساندة الحركات التحررية أما المؤثرات الداخلية فتتمثل في فشل المقاومة السياسية في تحقيق أهدافها الوطنية إضافة إلى الصراعات التي كانت بين تياراتها وقادتها أما السبب المباشر الذي أدى إلى تأسيس جبهة التحرير الوطني فيكمن في الصراع العنيف الذي أشهدته حركة انتصار الحريات الديمقراطية وقد انجر عن هذه الأزمة انقسام حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى ثلاث تيارات هي : المصاليون والمركزيين (اللجنة المركزية) وتيار ثالث يمثلون اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954

ما يلاحظ على مجموعة أعضاء اللجنة الثورية أنها كانت ضد سياسية مصالي وفي الوقت نفسه ضد سياسية المركزيين، وفي النصف الثاني من شهر جوان 1954 اجتمع اثنان وعشرون شخصية سياسية

[1] سعداوي،مرجع سابق،ص.58.

جميعهم كانوا مناضلين قدامى في المنظمة الخاصة وبحثوا إمكانية الشروع في الكفاح المسلح وقد انبثقت منها لجنة مكونة من ستة أعضاء قرروا تحديد تاريخ إعلان الثورة في الأول من شهر نوفمبر 1954 حيث يعتبر اجتماع الـ22 النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني حيث تمّ الاتفاق على الشروع في الثورة المسلحة وإعطاء اسم جديد للتنظيم يتضمن مصطلح جبهة لان جميع الجزائريين مهما كان انتمائهم السياسي يستطيعون الانضمام إليها ، وان الأحزاب الأخرى يجب أنّ تحل نفسها.

ما يلاحظ على مؤسسي جبهة التحرير الوطني تكوينهم العسكري بحكم انتمائهم إلى المنظمة السرية، وميلاد الجبهة كان نتيجة لصراع حصل في حزبها الأم فجاءت لتوحيد الجميع في سبيل حرب التحرير. [1]

الصيغة السياسية و التنظيمية لحزب جبهة التحرير الوطني:

انعقد أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني في 20 أوت 1956 في وادي الصومام من اجل إعادة تنظيم قيادة الثورة وتقييم تجربتها ، وقد تبنى المؤتمر أربعة مبادئ أساسية وهي كما يلي :

– 01مبدأ المركزية الديمقراطية : ونعني بالمركزية التدرج من القاعدة إلى القمة ، أي مركزية القرارات والديمقراطية تعني حرية النقاش وانتخاب الهيئات العليا من الهيئات السفلى ، كذلك تعني خضوع الأقلية للأغلبية ، غير أن هذا المبدأ لم يطبق بشكل ملحوظ.

– 02مبدأ القيادة الجماعية : ويعني حفظ جبهة التحرير الوطني من الديكتاتورية والسلطة الشخصية والتسلط ورفض القيادة الكاريزمية وتقديس الأشخاص.

– 03أولوية الداخل على الخارج : أي أولوية اتخاذ القرارات السياسية للقادة الموجودين قي الداخل على القادة الموجودين في الخارج وكان هذا القرار بداية الصراع بين لجنة التنسيق والتنفيذ وأعضاء

[1] الزبيري،مرجع سابق،11.12

الوفد الخارجي ، هذا المبدأ المقصود به الحد من صلاحيات الوفد الخارجي المتكون من "احمد بن بلة "

و "

- محمد بوضياف "

– 04أولوية السياسي على العسكري : ويعتبر هذا المبدأ من اخطر القرارات التي اتخذت في المؤتمر وأكثرها دلالة سياسية.

تكمن أهمية مؤتمر الصومام على الصعيد التنظيمي في انه أعطى للثورة مؤسستين وهما المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ

كذلك كان الهدف هو تجهيز جبهة التحرير الوطني بحكومة وبرلمان

أ – المجلس الوطني للثورة الجزائرية : يعكس تكوين الطابع المفتوح للأفلان

ب – الجهاز التنفيذي للمجلس

تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ كمجلس حربي حقيقي فهي التي تقود وتوجه جميع فروع الثورة سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا

ج – من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة : كانت الحكومة المؤقتة تضم كل الأحزاب والتيارات السياسية التي انصهرت في حزب جبهة التحرير الوطني

يعتبر مؤتمر الصومام انتقال الثورة من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيمات الفعلية ومن مرحلة الأشخاص إلى مرحلة النظام وقد أوجد المؤتمر مؤسسات وأجهزة السلطة.

بعد الاستقلال و بعد أن سيطر تحالف قيادة الأركان مع بن بلة رفض العودة إلى التعددية و فرض نظام الحزب الواحد و الاتجاه الأحادي في كل المجالات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و حتى الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني لم يكن له أي دور سياسي بل قزمة التجربة البومدبينية دوره فكان مجرد جهاز بيروقراطي لا يحظى بتأييد الفئات الشابة المتمركزة في المدن

بسبب النزوح الريفي الذي ولدته عملية التنمية التي قادها الحزب.تحول حزب جبهة التحرير خلال التجربة الأحادية الو وسيلة

للترقية الاجتماعية .هذه التجربة الحزبية الأحادية التي شوهت العمل السياسي الحزبي في أعين الكثير من الجزائريين ونفرتهم من الاهتمام بالشأن العام الذي أصبح مرادفا للانتهازية .[1]

أما بالنسبة لمبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية أثناء فترة الحزب الواحد 1962_1989 ، فالعقيدة الأمنية كانت ترتكز على، التركيز على البعد الدالي بالدرجة الأولى ،الانكشاف الأمني للجزائر و اعتبار المنهج الاشتراكي كإيديولوجية كأفضل نهج للقضاء على الاستغلال و تحقيق الاستقلال التام .كما يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني أو الحزب الواحد وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات التي عرفتها الجزائر عقب الاستقلال ، كما أكدت المواثيق الوطني 1964_1976_1986 مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك ،أن الثورة احد روافد العقيد الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال .

فإلى غاية انتهاء الحرب الباردة 1989_1990 مثلت قضايا حركات التحرر مثل القضية الفلسطينية و القضية الصحراوية ،و الدفاع عن الجزائر كقوة إقليمية خاصة في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين الذي أعاد للجزائر هيبتها في الحافل الدولية .[2]

[1] الطاهر بن ضيف الله ،المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية،**الذاكرة السنة الأولى**،ع01،خريف 1999 .ص.33

[2] زياني،مرجع سابق،292

المطلب الثالث:تحولات العقيد الأمنية الجزائرية أثناء فترة التعددية الحزبية 1989الى يومنـــا هذا:

لقد اعتبر المكتب التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني آنذاك عقب أحداث 5 أكتـــوبر 1988 أعمال شغب ،وان الذين قاموا بها مدفوعين بقوى خارجية ،و على اثر ذللك أعلنت حالة الطـــوارئ و ألقى رئيس الجمهورية آنذاك الشاذلي بن جديد يوم 10 اكتوبر1988 وتبعه بعد ذللك تعديل دستوري في 23نوفمبر1989 .وفي 27و28 نوفمبر انعقد مؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني وتم فيه تقبل الحساسيات السياسية في إطار جبهة التحرير الوطني تمهيدا لصدور قانون الجمعيات السياسية في الجزائر فيما بعد .[1]

و على ضوء ذلك تم عرض التعديل الدستوري الثاني 1989/11/13 الذي صـــادق عليـــه الشـــعب بأغلبية مطلقة ، ومن أهم ما تضمنته هو مبدأ التعددية الحزبية حيث نصت المادة 400 عل حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به و لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية و الوحدة الوطنية و الترابية و استغلال البلاد و سيادة الشعب.

و بدايات ظهور الجمعيات السياسية قبل التعديل الدستوري بأيام بدأت تظهر ،حيث تم إنشاء التجمـــع من اجل الثقافة الديمقراطية في 11نوفمبر1989 ، و الجبهة الإسلامية للإنقاذ 21نوفمبر 1989 ،اتحاد

[1]منعم العمار،**الجزائر و التعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية** ،مجموعة من الباحثين ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1998).ص48

القوى الديمقراطية 23فيفري 1989 ،و تاريخ 30سبتمبر 1989 تم الاعتـــراف بخمســـة تشـــكيلات سياسية و هي الحزب الاجتماعي الديمقراطي ،حزب الطليعة الاشتراكية ،و الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية ، الحزب الوطني للتضامن و التنمية.وبعد ذلك في 26 ديســمبر 1991 ،استعلت نار الحرب الأهلية في الجزائر أو مايعرف العشرية السوداء بن النظـــام الجزائـــري (الجيش و بقية أجهزة الأمن) وبين الحركة الإسلامية للإنقاذ بقيادة عباس مداني و الجماعة الإسلامية عقب إلغاء

الانتخابات لعام 1991 التي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا ،حيث بدأت بحرب العصابات و اغتيالات و اعتقالات و اختطافات.

وبقيت الجزائر تشتعل بنار الحرب الأهلية لمدة 10 سنوات تقريبا وفي دوامة الصراع المسلح كلف الجزائر خسائر مادية و بشرية كبيرة أعادتها 20سنة الوراء .حيث بدأت بوادر الانفراج عند مجيء الرئيس ليامين زروال ،الذي مهد لانتخابات نزيهة و حرة للرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة.[1]

العقيدة الأمنية الجزائرية و تحولاتها من 1989الى يومنا هذا ،مع نهاية الثمانيات و ما صاحبها من تحولات عالمية تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي و انتصار المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و التحول في مفاهيم الأمن و الفواعل. و تحولات داخلية عرفتها الجزائر ظهرت في أحداث أكتوبر 1988 دفعت بالجزائر إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها عقيدتها الأمنية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة ،و تزامنت فترة هذه التحولات في الجزائر مع بروز ظاهرة العنف أو العشرية السوداء بعد توقيف المسار الانتخابي 1992 ،و أمام هذه الظاهرة المعقدة تشابكت التحديات و توسعت لترتبط بظاهرة الإرهاب و الجريمة المنظمة ما استدعى

[1] سعداوي،المرجع سابق،ص.60

إعادة صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية و فق مدركات التهديدات الجديدة مثل البيئة و التصحر ،الفقر، الأمراض...معتمدة على ميكانيزمات التعاون و التنمية وازدياد عملية الاعتماد المتبادل و الارتكاز على عناصر جديدة الإرهاب و المخدرات وذلك الانتقال من البعد الخارجي كمحدد للعقيدة الأمنية إلى البعد الداخلي و الذي اثر بشكل واضح على صياغتها ، وأمام هذا المناخ الذي يسوده التنافس و التوتر سعت الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي إلى البروز كقوة إقليمية لا غنى عنها في مكافحة الإرهاب لما تمثله من قوة اقتصادية و عسكرية و بحرية ، وبفضل هذه المساعي تبرز صفتها الشريك الاستراتيجي القوي الذي

يمكن الاعتماد عليه في رسم السياسيات الأمنية في المنطقة.[1] و الجزائر تسعى التشاور لمحاصرة التهديدات الجديدة بعد أن تعذر مواجهتها منفردة ،كونها ظاهرة عابرة للحدود و يصعب السيطرة عليها منفردة.